القدرة والارادة الا صفة زائدة عليهما والاشاعرة
ينفون كون التكوين صفة على حدتها اي تفاصيلها
سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بمتعلق خاص
فالتخليق هو تعلق القدرة بالمخلوق والترزيق تعلقها
بايصال الرزق وما ذكره مشايخ الحنفية في معنى التكوين
لا ينفي ما قاله الاشاعرة ولا يوجب كونها اي كون صفة
التكوين على حدتها صفات اخرى لا ترجع الى القدرة
المتعلقة بما ذكر من ايجاد المخلوق وايصال الرزق
ونحوهما اي الاثار ذات المتعلقة بذلك ولا يلزم من دليل
هم نفي ما قاله الاشاعرة وايجاب كون التكوين
صفة اخرى انتهى والحاصل ان للماتريدية في
التكوين ثلاثة اقوال القول الاول ان التكوين صفة
موجودة قائمة بذاته تعالى غير القدرة والتخليق
والترزيق ونحوهما تعلقاتها وليست بصفات قائمة
بذاته تعالى كما قال المشبهة وهو ما ذهب اليه المحققون
وهو الاقرب القول الثاني ان صفات الافعال التي هي
التخليق والترزيق الى اخر كلها صفات قائمة بذاته
تعالى وهو قول علماء ما وراء النهر وهذا ليس مرضي القول
الثالث ان صفات الافعال التي يجمعها التكوين
ليست بصفات قائمة بذاته تعالى وانما هي تعلقات
القدرة المقلوبة في القديم ومقتضى كلام الامام ابن
الهمام ترجيحه وان هذا القول هو المعتمد عندهم
وعليه فالخلاف بينهم وبين الاشاعرة لفظي

وليس

وليس بحقيقي كما تقدم فان قلت ما الفرق بين
القدرة والتكوين على مذهب الماتريدية قلت
اجاب الافشهري منهم بان الفرق بينهما من وجهين
احدهما ان متعلق القدرة اعني الممكن قد لا يوجد اصلا
كالعنقاء وبحر من زيبق والا [illegible] كثيرة بخلاف
متعلق التكوين اعني المكون فانه يستحيل ان لا يوجد
فتكون القدرة غير التكوين وثانيهما ان القدرة
تتعلق بامكان الشيء المقدور وتؤثر في صحة وجوده
والتكوين يتعلق بوجود المقدور ويؤثر فيه فيكون
التكوين غير القدرة واعترض الامام بان صفة
القدرة مؤثرة على سبيل الجواز اي جاز ان
يتخلف بالتاثير وجاز ان لا يتخلف وصفة التكوين
ان كانت مؤثرة ايضا على سبيل الجواز كانت عين
القدرة وان كانت مؤثرة على سبيل الوجوب لزم ان
يكون الله تعالى موجبا لا مختارا و[illegible] محال واجيب
عنه بان تاثير التكوين في الخلق على سبيل الوجوب
على معنى انه متى خلق الله تعالى وجب وجود المخلوق
والا يلزم العجز واما حصوله من الله تعالى فعلى سبيل
الجواز لانه من شاء خلق ومن لم يشأ لم يخلق والقدرة
بعكس ذلك اذ تاثيرها على سبيل الجواز وحصولها لله
تعالى فعلى الوجوب فللخلق هنا جهتان جهة الايجاب سبيله
وجهة الجواز ولا يلزم من جهة الايجاب كون الله تعالى
موجبا لما علمت ولا من جهة جوازه بالتفسير المذكور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)